

الدلالات والأبعاد الاقتصادية للعدوان

عبد الله عرفان

المدى القصير وغلبة غير المباشر على المباشر، بما تقتضيه طبيعة المقاومة من مواجهتها لعدوان غاشم يفوقها عدة وعتاداً، بالإضافة إلى ظروف خاصة بالمقاومة في غزة وهي عدم اتصالها بمحيطها الجغرافي والإقليمي براً وبحراً على غير المعتاد في حالات المقاومة التاريخية مثل حالة فيتنام والمقاومة الفرنسية للاحتلال النازي.

الخسائر الاقتصادية

فُدرت الخسائر الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني بأشكاله المختلفة بأكثر من ٨٥٪ من قيمة الإنتاج لكل نشاط اقتصادي. وبينما لم يجر حتى الآن تقييم دقيق لحجم الخسائر، إلا أن التقديرات الأولية تشير إلى أن الخسائر في العدوان الأخير فقط تتراوح ما بين مليارين وثلاثة مليارات دولار. إلا أنه من الضروري تذكر أن الاقتصاد الفلسطيني منذ نهاية العام ٢٠٠٠م وهو ينتقل من سيئ إلى أسوأ حتى وصل حجم الخسائر وحسب التقديرات الدولية إلى أكثر من ١٥ مليار دولار بنهاية العام ٢٠٠٥.^(١)

فلقد قامت إسرائيل بعد الحسم العسكري لحركة حماس في منتصف ٢٠٠٧م بالعديد من الإجراءات الاقتصادية التي من شأنها الضغط اقتصادياً على حركة حماس، ومنها: إغلاق المعابر وتقليص توريد الوقود والكهرباء إلى قطاع غزة. وتقدر الخسائر اليومية لقطاع غزة بمليون دولار يومياً نتيجة إغلاق المعابر التجارية حسب التقديرات الدولية والمحلية، أي إن إجمالي الخسائر المباشرة خلال الفترة السابقة يقدر بحوالي ٣٦٠ مليون دولار، ذلك بالإضافة إلى خسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى مما قد يجاوز مليار دولار في نهاية ٢٠٠٨.^(٢)

شنت إسرائيل في ديسمبر ٢٠٠٨م عدواناً بربرياً على قطاع غزة المحاصر منذ يونيو ٢٠٠٧م بعد الحسم العسكري



لحركة حماس المنتخبة من الشعب الفلسطيني في يناير ٢٠٠٦م. أدى هذا العدوان إلى خسائر بشرية ومادية هائلة أثرت وستؤثر على حياة الغزيين لمدة طويلة. فعلى مدى ٢٢ يوماً صبت إسرائيل أطناناً من القنابل والقذائف على ٣٦٠ كيلومتراً مربعاً هي كل مساحة غزة التي يعيش عليها مليون ونصف المليون إنسان، أسفرت عن وقوع أكثر من ١٣٠٠ شهيد ونحو ٥٤٠٠ جريح. أدى هذا إلى خسائر اقتصادية وإنسانية فادحة نحاول استعراضها وتحليل دلالاتها في ضوء مفهوم المواجهة الحضارية بين العرب والمسلمين - وبين الإنسانية المتمثلة في معنى الحق والعدل الكامن في هذا الصراع - من جهة وبين إسرائيل ومَن يساندها من قوى كبرى ترمز للظلم والعدوان وأسوأ ما في الإنسان.

وقبل البدء في هذه الدراسة نجد أنه من الضروري الإشارة إلى أن هذه الدراسة هي جهد أولي يحتاج إلى الاستكمال من قِبَل العديدين؛ نظراً للعديد من الصعوبات التي تكتنف إكماله على الوجه الأكمل والأتم. ولعل أقل هذه الصعوبات هو قلة توافر الإحصاءات الدقيقة والمنهجية، وعلى الرغم من ذلك نحاول استعراضها فيما يلي في ضوء المتوافر منها. ومن دواعي الضرورة المنهجية أيضاً الإشارة إلى أن التوصيف والتحليل الاقتصادي - السياسي لظروف المقاومة يختلف عن التوصيف والتحليل الاقتصادي - السياسي للدول المستقرة من جهة غلبة الجوانب القيمية والرمزية والمعنوية على الجوانب المادية وغلبة تحليل الآثار والنتائج في ضوء المدى الطويل على

التوصيف والتحليل الاقتصادي - السياسي لظروف المقاومة يختلف عن التوصيف والتحليل الاقتصادي - السياسي للدول المستقرة من جهة غلبة الجوانب القيمية والرمزية والمعنوية

البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية

البنية التحتية:

دمرت إسرائيل خلال فترة العدوان الأخير في ديسمبر ويناير ٢٠٠٩ تدميرًا كليًا عددًا من المنازل يتراوح ما بين ٢٨٠٠ و٤٠٠٠ منزل، وتدميرًا جزئيًا لعدد يتراوح ما بين ١٨٠٠ (٦) و١٧ ألف منزل (حسب طريقة التقدير)، بالإضافة إلى التدمير الشامل للبنية التحتية المتهالكة أصلاً من مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات التي تم استهدافها مباشرة، كذلك المنشآت الحكومية (٢٨ منشأة مدنية عامة من بينها مقار عدة وزارات وبلديات ومحافظات، والمجلس التشريعي) والتعليمية (٢٩ مؤسسة تعليمية ما بين تدمير كلي وجزئي) التي تم قصفها والطرق الرئيسية التي تشكلت فيها حفر وأخاديد جعلت من استخدامها أمراً عسيراً (٧).

كذلك: تم تدمير ٢١ منشأة خاصة (كافيتريات وصلات أفراح ومنتجعات سياحية وفنادق)، وتم تدمير ٣٠ مسجداً بشكل كلي و١٥ مسجداً بشكل جزئي، إضافة إلى عشر مؤسسات خيرية، و٦٠ مقراً للشرطة (٨) ومؤسسات إعلامية، ومؤسسات صحفيتين ما بين تدمير كلي وجزئي.

أثر أيضاً عدم دخول مواد البناء من حديد وأسمنت وغيرها من قبل العدوان وأثناء الحصار إلى توقف قطاع البناء والمقاولات، وما يترتب عليه من صناعات مغذية عقود إنشاءات (حيث أغلق حوالي ١٣ مصنع بلاط، ١٤٥ مصنع رخام، ٢٥٠ مصنع طوب) مما سبب فقدان حوالي ١٨٠٠٠ وظيفة تمثل مصدر دخل لحوالي ١٢٠ ألف مواطن. وبالإضافة إلى ذلك، توقفت كل العقود الإنشائية لبنى التحتية مثل تأهيل الشوارع والمياه والصرف الصحي التي تدعمها وكالات الأمم المتحدة بقيمة تبلغ ٣٧٠ مليون دولار (٩).

هذا الدمار سيفاقم بالتأكد من معاناة القطاعات الاقتصادية في غزة والتي تعاني بالفعل العديد من المشكلات البنيوية، من مشاكل التمويل إلى العمالة إلى التكنولوجيا والأسواق، ومع كل هذه المشاكل، كانت هذه القطاعات مستمرة في العمل والنمو وفي طريقها للتغلب عليها مرحلياً. إلا أنها مع مواجهتها مشكلات جديدة من نوع توقف إمداد الوقود وإغلاق

مثل إغلاق المعابر الحدودية مع إسرائيل ومصر، ومنع توريد الوقود إلى غزة من الجانب الإسرائيلي فكي الكماشة للحصار الوحشي الواقع على غزة؛ إذ يمكن اعتبارها معاً المسببين الاقتصاديين لكل الأزمات الإنسانية والاقتصادية التي يعانيها أهل القطاع؛ حيث يؤثر نقص الطاقة على جميع المناحي الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية، وتؤثر المعابر على حركة الدخول والخروج للأفراد والمواد حيث يدخل منها الناس ويخرجون للعمل والدراسة والعلاج، وكذلك تسري عبرها الأدوية والغذاء والكساء والسلع الأساسية والمواد الخام اللازمة للصناعة والزراعة والتجارة، وترتد عبرها أيضاً المنتجات إلى الأسواق لتتكمل الدورة الاقتصادية.

كذلك: مثل إيقاف إسرائيل إمداد غزة بالوقود في بداية ٢٠٠٨ أحد الأبعاد المهمة للأزمة؛ حيث بدأت إسرائيل في وقف إمداد غزة بالوقود اللازم من يوم ٢٠-١-٢٠٠٨؛ مما أثر على جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعية والصناعية) وكذلك الإنسانية (الصحية والتعليمية والبيئية). واستمر تقليص إمدادات الوقود حتى وصلت في الفترة من ٦-٤-٢٠٠٨ إلى ١٠-٥-٢٠٠٨ إلى حوالي ٨٪ من كمية البنزين المطلوبة (أي حوالي ١٥١ ألف لتر من أصل مليوني لتر)، وحوالي ١٥٪ من كمية السولار المطلوبة والتي تبلغ سبعة ملايين لتر، و٤٣٪ من كمية السولار الصناعي المطلوبة لتشغيل محطة توليد الكهرباء بشكل كامل (٣).

ويتربت على توقف إمداد الوقود مخاطر صحية؛ نتيجة توقف خدمات القطاع الصحي، مما يؤثر على حياة المواطنين، وتهديد حياة المرضى الذين يحتاجون للتنقل إلى المستشفيات نتيجة توقف المواصلات، ومخاطر اقتصادية نتيجة توقف نقل وتوزيع المحاصيل الزراعية على مختلف محافظات غزة. فضلاً عن هذا، توقف قطاع النقل التجاري مما سوف يؤثر على نقل المساعدات الإنسانية من المعابر. ولقد أعلنت وكالة غوث اللاجئين توقفها عن تقديم مساعدات ومعونات غذائية لحوالي ٦٥٠ ألف لاجئ بسبب نقص الوقود (٤)، وتوقفت الحياة في قطاع غزة وحركة تنقل المواطنين نتيجة توقف المواصلات وكذلك توقف ٩٠٪ من السيارات الخاصة التي تعمل على البنزين والسولار. كذلك، توقفت محطات الغاز عن توزيع الغاز على المنازل نتيجة توقف مركباتهم، وهذا يؤدي إلى خسائر فادحة لشركات البترول نتيجة توقفها عن العمل الطبيعي لفترات كبيرة. وعلاوةً على ذلك، هناك مخاطر بيئية؛ متمثلة في تلوث مياه الشرب في قطاع غزة نتيجة توقف محطات المعالجة عن العمل، وكذلك توقف محطات ضخ المجاري عن العمل مما يهدد بكارثة، وأيضاً يؤدي إلى توقف شركات توزيع المياه المعالجة عن بيع المياه للمواطنين نتيجة توقف مركباتهم مما يسهم في تعميق الأزمة (٥).

رأس)، و٨٥ مزرعة أرانب، و١٥ مزرعة بط. كما جرى تدمير حوالي ٦٨٠ خزاناً للمياه (يتراوح حجم الخزان ما بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ لتر) بالإضافة إلى ١٢٥ مخزناً وأدوات زراعية و١٦ مشتلاً وحوالي ٧٥ كيلو متراً من الطرق الزراعية و٢٠٠٠ دونم من محصول التوت الأرضي (الفراولة)^(١٣).

كل هذا الدمار سيصعب من وضع القطاع الزراعي في غزة الذي يعاني أصلاً عدم القدرة على استيراد مستلزمات الزراعة من البذور والأسمدة والمستلزمات الزراعية الأخرى نتيجة إغلاق المعابر الحدودية، بالإضافة إلى عدم القدرة على التصدير للخارج، بالإضافة إلى جانب إحداث خسائر يومية تصل إلى ١٥٠ ألف دولار، بلغ مجملها في القطاع الزراعي أكثر من ١٢٠ مليون دولار^(١٤) حتى منتصف ٢٠٠٨؛ وذلك نتيجة إتلاف المحاصيل أو بيعها في السوق المحلي بأسعار زهيدة بلغت ١٠ و١٥٪ فقط من أسعار التصدير.

وإذا كانت التوقعات قبل العدوان الأخير أن يؤدي الحصار إلى انخفاض الإنتاج بنسبة ٢٠-٣٠٪ عن الموسم السابق؛ ما يعني تهديد حوالي ٤٠ ألف عامل بالقطاع الزراعي في غزة يمثلون ١٢,٧٪ من القوى العاملة، ويوفرون الغذاء والحياة المعيشية لربع السكان في قطاع غزة فإن الإنتاج بعد العدوان قد ينخفض إلى مستويات يصعب التنبؤ بها، وهو ما سيؤثر بكل تأكيد بشكل كبير للغاية على معيشة الغزيين، خصوصاً مع عدم وجود أفق لحل أزمة معبر رفح أو أزمة الوقود.

القطاع الصناعي:

أدى الحصار إلى تعطيل حوالي ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من المصانع، وجاء الهجوم الإسرائيلي فدمر ما بقي منها، وتوقفت المصانع الصغيرة والورش متناهية الصغر والتي كانت تستوعب عدداً كبيراً من سكان غزة خصوصاً الأطفال. وتشير التقديرات الصادرة عن الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية إلى أن الخسائر الشهرية المباشرة للقطاعات الصناعية منذ بدء الحصار المشدد على قطاع غزة تبلغ حوالي^(١٥) مليون دولار؛ حيث وصل صافي عائدات القطاع الصناعي في غزة في ٢٠٠٦ إلى ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي في اليوم^(١٦)، وهو ما يعني ما مجموعه ٣٠٠ مليون دولار حتى نهاية العام ٢٠٠٨.

وكان من تداعيات الانهيار في جميع القطاعات الاقتصادية أن تعرضت القطاعات التجارية إلى نكسات مستمرة، فكان أن تعطل حوالي ٩٠٪ من قطاع النقل التجاري نتيجة للإغلاق؛ حيث يعتمد هذا القطاع على حركة البضائع الصادرة والواردة. وتآثر بذلك السائقون وأصحاب الشاحنات والعمالة اللازمة للشحن والتفريغ، وتآثر القطاع المصرفي بمقاطعة البنوك الإسرائيلية له. وبتوقف الحركة الاقتصادية والتجارية نتيجة

المعابر، فإن ذلك كان يعني الموت أو الطريق إليه بالنسبة لمعظمها على الأقل.

فلقد انخفضت القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص في غزة في الفترة الممتدة ما بين يناير ٢٠٠٦ ويونيو ٢٠٠٧ إلى معدل ٤٦٪، إلا أنه ومنذ فرض الإغلاق الشامل على قطاع غزة منتصف شهر يونيو ٢٠٠٧ انخفضت الطاقة الإنتاجية مباشرة إلى معدل ١١٪. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن أكثر من ٤٣٪ من مؤسسات القطاع الخاص أوقفت أنشطتها التجارية بالكامل، في حين أن أكثر من ٥٥٪ من تلك المؤسسات خفّضت أنشطتها التجارية بنسبة تتجاوز ٧٥٪^(١٧)، ونجم عن ذلك تسريح ما بين ٧٥ و١٥٠ ألف عامل في القطاع الخاص^(١٨).

وتعود أسباب هذا التراجع الكبير في إنتاجية القطاع الخاص وباقي القطاعات بشكل أساسي إلى أمرين أساسيين هما: وقف إمدادات الوقود وإغلاق المعابر الحدودية، ووقف الاحتلال للعمل بالكود الجمركي الخاص بقطاع غزة؛ الأمر الذي منع من توافر أي كميات أو أنواع من المواد الخام؛ حيث إن جميع المؤسسات الفلسطينية المنتجة لا يمكنها الحصول على أكثر من ١٠٪ من مستلزمات الإنتاج. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى صعوبة تسويق وتصريف المنتجات المحلية بسبب الإغلاق. وهنا يبرز دور المعبر الحدودي في تأثيره على الاقتصاد الغزوي وهذا ما أدى إلى الشلل وإغلاق ٩٠٪ من المنشآت الصناعية في غزة^(١٩). هذا، بالإضافة إلى دور الوقود في رفع تكاليف الإنتاج وبالتالي مواجهة مشكلة تسويقية لارتفاع أسعارها، وذلك بفرض عبورها إلى الأسواق الخارجية.

القطاع الزراعي:

دمرت إسرائيل حوالي ٥١٥٠ دونماً (الدونم يعادل ألف متر أحوالي ربع فدان) من الأشجار المثمرة (حمضيات، زيتون، فاكهة) وتدمير ٤٩٨٠ دونماً من شبكات الري، ودمرت دفيئات زراعية تدميراً كاملاً بما يقدر بنحو ٤٥٠ دونماً، ودفيئات زراعية من الأراضي المحررة دُمّرت بالكامل بما يقارب ٧٠٠ دونم بالإضافة إلى ٢٢٥ دونماً دُمّرت جزئياً. بالإضافة إلى تجريف الأراضي الزراعية، وهذا ما يعني تدمير المحصول الزراعي لهذا الموسم على الأقل. إضافة إلى توقف أنشطة الصيد على شواطئ غزة بالكامل.

كذلك؛ جرى تدمير ٥٠٠ متر من خطوط المياه الرئيسية لمياه الري بالإضافة إلى آبار المياه التي تدمر منها ١٨٥ متراً تدميراً كاملاً، وكذلك تم تدمير ٢٣٠ بركة أسمنتية، وتجريف حوالي ٤٩٠٠ دونم محاصيل حبوب غير مروية و٤٤٥٠ دونم من زراعة الخضراوات المكشوفة، و١٥ مزرعة من مزارع الدواجن (حجماً) المزرعة يتراوح ما بين ١٠٠ و٥٠٠ طائر) وتدمير ٢٨٥ مزرعة من مزارع أغنام وأبقار (حجم المزرعة يتراوح ما بين ٥ و٢٠٠

هناك شك كبير في النتائج الاقتصادية لمؤتمرات إعادة الإعمار التي دأبت الدول الغربية على عقدها

حاليًا إنفاق ما يزيد على ثلثي دخل الأسرة في غزة مقابل ٥٦٪ بالضفة الغربية على الغذاء^(٢٤)، وأجرت نسبة ٩٣,٥٪ من الأسر تخفيضًا إجماليًا على شراء الغذاء، مما أدى إلى تخفيض بنسبة ٩٨٪ في شراء اللحوم، وانخفاض بنسبة ٨٦٪ في شراء منتجات الألبان^(٢٥).

وتبرز المفارقة هنا في أن جوهر المعاناة الحقيقية للفلسطينيين في غزة هو ممارستهم حقهم في التصويت واختيارهم حركة حماس، وهذا ما يبرز إلى الواجهة قضية المعايير المزدوجة، ومصداقية القوى الدولية في مناداتها بالديمقراطية.

وتعتبر الأزمة الإنسانية انعكاسًا مباشرًا للأزمة الاقتصادية والسياسية الطاحنة التي يعانيها قطاع غزة، من تدهور حركة التجارة والصناعة، وتفاقم مشكلات قطاع الزراعة والصيد، وتوقف حركة التجارة؛ وهذا ما يغذي البطالة والفقر والمعاناة التي يقاومها الاحتلال بالقصف والاجتياح والاعتقال والاغتيال.

إعادة الإعمار بين الاقتصاد والسياسة

لم يكن العدوان على غزة قد انتهى بعدُ بينما بدأت الأصوات المنادية بإعادة إعمار ما دمره الاحتلال، وأعلنت بعض الدول العربية في القمة الاقتصادية بالكويت تبرعاتها السخية بمبالغ كبيرة لإعمار غزة (السعودية مليار دولار، وقطر ربع مليار)، وبالفعل عُقد المؤتمر في شهر مارس بشرم الشيخ بمصر بتعاون نرويجي، وقُدِّم للفلسطينيين منح مالية بلغت ٥,٢ مليار دولار وهو مبلغ يعتبر أكبر بكثير من المبلغ الذي طلبته السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد شدد المؤتمر على أهمية التوصل لحكومة وحدة وطنية وفتح المعابر من أجل التمكن من تنفيذ عملية إعادة الإعمار، والتي حدد أن حساب الخزنة الموحد (وزارة المالية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية) هو الجهة التي ستتلقى هذه الأموال في خلال عامين.

وبالنسبة لمؤتمرات إعادة الإعمار بشكل عام فهناك شك كبير في النتائج الاقتصادية لمؤتمرات إعادة الإعمار التي دأبت الدول الغربية على عقدها عقب كل عملية لتدمير بلد عربي أو مسلم، فمن استقرء توقيتات عقد هذه المؤتمرات وفعاليتها ونتائجها يمكن استنتاج الغايات السياسية والإستراتيجية لها بشكل أساسي، ويأتي البعد الاقتصادي الإعماري في مرتبة تالية. ومما يدل على هذا متابعة نتائج انعقاد مؤتمرات إعادة إعمار أفغانستان (حوالي أربع مؤتمرات دولية بواقع مؤتمر كل

توقف إصدار الاعتمادات المستندية وضمانات المشروعات، انحصرت عملها في الإيداع والسحب والتحويل، وانخفضت التسهيلات الائتمانية بحوالي ٨٠٪؛ مما دفعها لتعمل بأقل من ٤٠٪ من طاقتها^(١٧).

القطاع الصحي:

تعرضت منشآت القطاع الصحي (٢٦ منشأة طبية تم استهدافها بالنيران) وطواقمه للقتل والاستهداف، وبيات يعاني النقص الشديد في احتياجاته رغم وصول بعض المساعدات الشعبية والأهلية إلى القطاع.

مؤشرات الاقتصاد الكلي:

كانت الأسعار قد ارتفعت في غزة قبل العدوان نتيجة قلة المعروض من المنتجات إضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة حيث وصل سعر اللتر من البنزين إلى (١٥) دولارًا، وسعر السولار إلى ستة دولارات في السوق السوداء، ووصل سعر جوال الطحين إلى (٥٠) دولارًا، وسعر جالون زيت الزيتون سعة (٢٠) لترًا إلى ١٤٠ دولارًا، واللحوم التي وصل سعر الكيلو منها إلى (١٥) دولارًا و(٣,٥) دولار للدجاج، وسعر شكايرة الأسمنت المصري إلى (٥٥) دولارًا. كذلك، كان مما أسهم في زيادة صعوبة معيشة الغزيين انخفاض القوة الشرائية للدولار والدينار أمام الشيكل الإسرائيلي نتيجة انخفاض سعر صرف الدولار، وهذا الوضع مرشح للاستمرار والتفاقم في الفترة المقبلة^(١٨).

أيضًا كانت معدلات البطالة في غزة قد بلغت قبل العدوان حوالي ٧٥ إلى ٨٥٪، كما بلغت نسبة العاملين في قطاع الزراعة منهم حوالي ٧٥٪^(١٩). وترتفع معدلات الفقر بالتالي لتصل إلى ٩٠٪ بحسب التقديرات^(٢٠)، وهي مرشحة للتضاعف في ٢٠٠٩ نتيجة فقدان العديد من المزارع والمصانع والورش وما يرتبط بها من أعمال نتيجة العدوان^(٢١).

وهذا ما يرشح عددًا كبيرًا من الأسر للرزوح تحت خط الفقر، وكان عدد الأسر التي تعيش في غزة تحت خط الفقر قد ارتفع ليصل إلى ٥١,٨٪^(٢٢). وبيات ٨٠٪ من الغزيين - اللاجئين منهم وغير اللاجئين- يعتمدون على المساعدات الغذائية من الأونروا ومن وكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل البقاء على قيد الحياة. ولقد قدمت الوكالة نتيجة للأوضاع الكارثية المساعدة الغذائية لما مجموعه ٧٥,٠٠٠ عائلة إضافية كانت في السابق تعتبر من العائلات المكتفية ذاتيًا^(٢٣).

وعانى القطاع نقصًا كبيرًا في المواد الأساسية مثل القمح والزيت النباتي ومنتجات الألبان وحبوب الأطفال، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها نتيجة انخفاض السيولة، حتى بالنسبة للفواكه المعدة للتصدير والتي كان من المفترض أن تنخفض أسعارها نتيجة زيادة المعروض منها. وطبقًا لبرنامج الأغذية العالمي، يتم

تسلمها والرقابة على صرفها، وهذا ما تدل عليه التجارب العربية والإسلامية مع مؤتمرات المانحين المعقودة من قبل الغزاة من أن الأموال لا تصل في العادة، وإن وصلت فهي لظروف طارئة وبشكل مشروط، فنلاحظ مثلاً أنه في أواخر ٢٠٠٧ انعقد مؤتمر باريس الاقتصادي لدعم السلطة الفلسطينية في أعقاب الحسم العسكري لحماس، وتعهد المانحون الدوليون حينذاك بدفع حوالي ٧,٧ مليار دولار للسلطة الفلسطينية خلال ثلاث سنوات. وكذلك انعقد في ٢٠٠٨ مؤتمر في بيت لحم تعهد فيه المانحون بدفع حوالي ١,٤ مليار دولار لمشروعات تنموية^(٢٧). إلا أن الأزمة الاقتصادية في الضفة الغربية لم تتحرك. حيث أشار البنك الدولي في تقرير له إلى أن آليات الاقتصاد الرئيسية في الضفة لم يطرأ عليها الكثير من التغيير^(٢٨)، إذ استمرت الحواجز الأمنية الإسرائيلية في تعويق انتقال الضفيين داخل مناطق القطاع، واستمر الجيش الإسرائيلي في تدمير بنية التحتية، إضافة إلى المشكلات المعيشية والاقتصادية من نقص المياه^(٢٩) والفقر والبطالة، والتي وإن كانت أقل من معدلات غزة، إلا أنها تعتبر مرتفعة نسبياً. وتواجه حكومة الضفة مشكلات عدة ليس آخرها نقص الأموال المخصصة للنفقات الجارية؛ حيث اقترضت من بنك الضفة لسداد رواتب شهر يوليو ٢٠٠٨^(٣٠). ومن المتوقع أن تواجه عجزاً في النصف الثاني من ٢٠٠٨ يبلغ حوالي ٠,٤ مليار دولار. ويرجع السبب في ذلك إلى أن المعونات المخصصة للإنفاق الجاري في ٢٠٠٨ هي مليار دولار فقط^(٣١) من نفقات تبلغ ١,٤ مليار دولار، إضافة إلى تأخر المانحين في السداد، وهذا ما يفسر قيام رئيس الوزراء المعين سلام فياض بطلب مساعدة عاجلة من صندوق البنك الدولي تبلغ ١٢٠ مليون دولار^(٣٢).

يلاحظ أيضاً أن الأموال المدفوعة من قبل الدول لا يُعرف ما علاقتها بالأموال السابق التعهد بها من الدولة نفسها، فلقد سبق للعديد من الدول التعهد بأموال لم يدفعوها، فما مصيرها؟ لا نعرف وكذلك لا تُعرف البنود التي تُنفق عليها الأموال، فقد تتعدد الجهات التي تتبرع لها الدول داخل دولة معينة وهذا ما يجعلنا نحتاج إلى مراجعة إجمالي الأموال بشكل تفصيلي، فمثلاً تبرعت الولايات المتحدة بحوالي ٩٠٠ مليون دولار في المؤتمر، لكن منها ٢٠٠ مليون دولار فقط لغزة والباقي ٦٠٠ مليون دولار للسلطة الفلسطينية لأغراض متنوعة.

٤- ومن جهة المنفذ لعملية الإعمار، فلقد خلا المؤتمر من أي ذكر لجهة التنفيذ لعملية إعادة الإعمار؛ لرغبته في تجاهل حركة حماس وعدم استفادتها من عملية إعادة الإعمار على

عامين لإعادة الإعمار بتبرعات وصلت إلى حوالي ٤٠ مليار دولار)، ومؤتمرات إعادة إعمار العراق وفلسطين، ويمكن تمييز صفات هذه المؤتمرات في التالي:

- ١- تأتي عادة في عقب التدمير للتغطية على المسؤولية القانونية والتخفيف من وقع الصدمة على المجتمع الدولي.
 - ٢- تدعم بشكل مباشر الطبقة الحاكمة التابعة والحامية لمصالح الاحتلال.
 - ٣- تخلو من أي إجراءات تنفيذية لمتابعة تسلم الأموال وتنفيذ عمليات الإعمار الفعلية ومراقبة صرف الأموال.
 - ٤- تنتهي عادة باستفادة الجهات المانحة (بفرض دفعها للأموال) من مشروعات إعادة الإعمار في البلد المدمر ولا تستفيد الشركات الوطنية منه بشيء يذكر.
 - ٥- أغلب الأموال يُصرف على المستشارين والعمولات والرشاوى، مما يضيع أي فائدة قد تعود على البلد المدمر حتى لو بأيدي شركات أجنبية^(٣٦).
- هذه بشكل عام السمات المشتركة في مؤتمرات إعادة الإعمار سواء في فلسطين أو غيرها، ويمكن تطبيقها على الحالة الفلسطينية في النقاط التالية:

١- لم تكن الحرب قد انتهت حتى ملأت أسماعنا الدعوات لإعادة إعمار ما دمرته إسرائيل في غزة، هذا طبعاً من دون أي إشارة إلى مسؤولية إسرائيل القانونية عن إعادة إعمار ما خربته من بيوت ومساجد ومصانع ومصالح حكومية ومنظمات دولية وعمال جرفته من أراضٍ وما دمرته من طرق وبنية تحتية وعن مسئوليتها عن تعويض الفلسطينيين القتلى والجرحى والمشردين، وبذلك يتحمل رقيقو القلوب من العرب والأوروبيين والولايات المتحدة ثمن فعلة إسرائيل الشنعاء.

٢- عزز المؤتمر سلطة محمود عباس المنتهية ولايته الرئاسية في يناير ٢٠٠٩ عن طريق ضخ الأموال في حساب الخزانة الموحد (وزارة المالية التابعة للسلطة الفلسطينية) والآليات والصناديق الإقليمية القائمة بالفعل التي استحدثها البنك الدولي وبنك التنمية الإسلامي والآلية الموحدة التي وضعتها الأمم المتحدة وتلك التي اعتمدها المفوضية الأوروبية لإنعاش القطاع الخاص وتنمية الاستثمار، ووضعت تحت تصرف المانحين الدوليين صناديق. وهذا ما يعنى الالتفاف على الشرعية السياسية المستحقة بالانتخاب من قبل الشعب الفلسطيني لحركة حماس في المجلس التشريعي في يناير ٢٠٠٦ بشرعية الأموال المقبلة من قبل المانحين الدوليين.

٣- جاءت الآليات المتبعة لصرف الأموال وتوقيات صرفها غامضة وفضفاضة للغاية، وهذا ما يعنى صعوبة متابعة

لم تكن أوضاع الضفة الغربية أفضل من غزة فلم تزل الحواجز والمستوطنات والتحرشات الإسرائيلية بالسكان قائمة بل تتزايد

لاجئ فلسطيني يمثلون ثلثي عدد سكان قطاع غزة، عن العمل بسبب تدمير مقارها أو بسبب إغلاق معبر رفح مما يعنى عدم وجود ما يوزعونه على الغزيين من الأساس، وكان إجمالي المساعدات قد بلغ حوالي ٤٠٠ مليون دولار^(٣٥). وثالثاً: توقف النشاط الاقتصادي من شأنه أن يُضعف الإيرادات الضعيفة أصلاً التي تحصلها حركة حماس على النشاط الاقتصادي بشكل عام، وهذا يعنى أزمة ضخمة خصوصاً مع صعوبة تحويل الأموال من الخارج، ورابعاً: أدى النشاط المصري المحظوظ في تدمير الأنفاق المؤدية إلى غزة من الجانب المصري والتي كانت عبارة عن شريان الحياة لغزة إلى تقليل السلع الأساسية التي كانت تحصل عليها مجرد استمرار الحياة الإنسانية. كل هذه العوامل من شأنها أن تؤزم الوضع الإنساني والاقتصادي في قطاع غزة.

الاقتصادي والسياسي

من الضروري معرفة مكان الأبعاد الاقتصادية من منظومة القراءة الحضارية، حتى لا نغرق في غياهب الأرقام ونتوه في دهاليز التفاصيل، وحتى لا ننكسر أمام حقائق ثانوية مقارنة بالحقائق الأولية. فمن الضروري بداية، إدراك أن تاريخ العدوان علي غزة ليس هو تاريخ بدء العدوان الأخير عليه في ديسمبر ٢٠٠٨، فالعدوان كان قد بدأ منذ احتلال فلسطين في ١٩٤٧ واستمر بدرجات متفاوتة إلى يومنا هذا، وتهدف إسرائيل إلى تركيع الفلسطينيين عن طريق كسر إرادتهم وترغب في تسليمهم الكامل بكل شروطها، وتحاول تحقيق هذا بالسياسة تارة وبالعسكرية تارة وبالاقتصاد أيضاً.

لقد كانت الإستراتيجية الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية والقطاع تركز بشكل أساسي على تحقيق عدة أهداف، نذكر منها:

- ١- تدمير أي إمكانية مادية للعيش الكريم، ناهيك عن أي إمكانية للقيام بالتنمية التي من الممكن أن تؤدي إلى المقاومة.
- ٢- وستغلال الموارد الاقتصادية الفلسطينية أقصى استغلال ممكن لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي.
- ٣- عدم تحميل العرب والأوروبيين والأمريكيين مسئولية الفلسطينيين.

المستوى السياسي من جهة استثمارها لعملية الإعمار في رفع شعبيتها، إضافة لما يحمله تنفيذها هي لإعادة الإعمار من رمزية الانتصار والشريعة.. لكن وبافتراض الرغبة في الإعمار لكن بعيداً عن حماس، فلم يتم اعتماد العديد من الخيارات الأخرى الممكنة بشرط حسن النية تجاه الإعمار وإنقاذ الغزيين وتحسين مستوى معيشتهم، حيث تم تجاهل اقتراحات بتولي جامعة الدول العربية عملية الإعمار عن طريق إنشاء صندوق خاص لإعادة الإعمار وتولى شركات عربية لتنفيذ عملية إعادة الإعمار.

٥- جاءت مناشدات المؤتمرين فتح معبر رفح من أجل مرور مواد إعادة الإعمار شكلية واعتذارية بشكل كبير؛ حيث تم رهن فتح المعبر بتشكيل حكومة وحدة وطنية وربطته إسرائيل بالإفراج عن الجندي شاليط، مما جعل ليس فقط عملية إعادة الإعمار لكن أيضاً الوضع السيئ الذي يحياه الغزيون مرهوناً بإسرائيل وضغوطها على الفلسطينيين، وأكد كذلك فرضية أن الهدف من المؤتمر سياسي استراتيجي وليس اقتصادياً كما هو معلن، وكذلك أن الهدف من المؤتمر هو الحفاظ على الأوضاع القائمة وليس مراعاة الموازين الجديدة بعد العدوان والتي تمثلت في انتصار حركة حماس سلبياً بمعنى عدم تمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها.

تعامل الحكومة في غزة مع الأزمة

أعلنت الحكومة الفلسطينية في غزة تخصيص نحو ٥٢ مليون يورو لإعادة البناء ولتقديم المعونات للناس بشكل عام سيقدم منها أربعة آلاف دولار لكل من فقد منزله في هذا القصف، وكذلك عرضت حركة حماس أيضاً تقديم إجمالي ٢٨,٦ مليون يورو (٣٦,٥ مليون دولار أمريكي) من أموال الإغاثة لضحايا الهجمات الإسرائيلية، وهي خطوة تستهدف المساهمة في تقليل حجم الكارثة^(٣٦).

إلا أن الدمار الحادث في غزة بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى قد تؤدي إلى صعوبات شديدة في تلبية الاحتياجات وممارسة سلطاتها بشكل سلس في القطاع مقارنة بما قبل العدوان مباشرة حتى في ظل الحصار، فأولاً، بالنسبة للرواتب التي كانت تضخها حكومة السلطة في الضفة الغربية ودفعها إلى حوالي (٧٧) ألف موظف بالسلطة الفلسطينية معينين قبل ديسمبر ٢٠٠٥ يمثلون حوالي نصف القوة العاملة (يبلغ إجمالي الرواتب حوالي ٩٤ مليون دولار)^(٣٧)، فلم تعد تُصنح نتيجة امتناع حكومة رام الله بالإضافة إلى توقف البنوك الفلسطينية التي يجري التحويل من خلالها عن العمل بسبب العدوان. وثانياً: توقفت المنظمات الدولية مثل الأونروا التي تقدم مساعدات غذائية وصحية وتعليمية إلى حوالي مليون

بدا هذا الوضع المختل واضحاً إثر إعلان حكومة حماس الأولى، ورفضها الشروط الإسرائيلية الثلاث^(*)، فلقد أوقفت إسرائيل توريد مستحقات السلطة الفلسطينية من إيرادات الجمارك وضريبة القيمة المضافة والتي تقدر بحوالي ٥٥ مليون دولار وتمثل حوالي ٦٠٪ من إيرادات السلطة^(٣٦). كذلك، توقف المانحون الغربيون عن إرسال المنح المالية، وتم فرض قيود مشددة على تعامل البنوك والمصارف مع السلطة الفلسطينية عبر حظر التحويل المالي إلى حساب الخزينة الموحدة للسلطة^(٣٧). الأمر الذي أدى إلى توقف السلطة عن دفع الرواتب للموظفين البالغ عددهم حوالي ١٦٠,٠٠٠ موظف في القطاع العام الفلسطيني، وتصل نسبة موظفي غزة منهم إلى حوالي ٢٠٪ منهم، مما أدى إلى تضرر حوالي ربع السكان نتيجة حرمانهم من مصدر مهم للدخل^(٣٨).

وأدت إجراءات الحصار المالي إلى تفاقم أزمة الاقتصاد الفلسطيني، فانخفض الناتج المحلي الإجمالي، وتراجعت حصة الفرد منه، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠٧ أربعة مليارات و١٣٥,٨ مليون دولار، وتزايد عجز الناتج المحلي الإجمالي عن تغطية الاستهلاك الإجمالي بنحو ١٤٥,٨٪ في عام ٢٠٠٦، ووصلت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى صفر في ٢٠٠٧، في عام كان الأسوأ على الصعيد الاقتصادي منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع عام ١٩٦٧، فيما يُتوقع أن تبلغ معدلات النمو حوالي ٣٪ في الأراضي الفلسطينية في ٢٠٠٨^(٣٩)، علماً بأن التباين في مستوى التدهور والتراجع في مجمل الأنشطة الاقتصادية في القطاع كان كبيراً مقارنة بالوضع في الضفة.

بعد الحسم العسكري لحماس في قطاع غزة، وإقالة محمود عباس لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية في غزة، وتعيين حكومة انتقالية في الضفة برئاسة سلام فياض، بدأت إسرائيل في ضخ الأموال المحتجزة لديها، وقام المانحون الغربيون باستئناف المنح، كما قامت إسرائيل بإغلاق قطاع غزة واعتباره كياناً معادياً، بما يعني منع الدخول والخروج لأي سبب وقطع الإمدادات من الطاقة. ولقد كانت تلك الإجراءات تجرى تنفيذاً لتصور إسرائيلي أمريكي يقضي بفصل غزة عن الضفة، وضخ الأموال في الضفة لتكون في وضع أفضل، مما يؤدي إلى ثورة أهل غزة على حماس نتيجة أوضاع المساوية للحصار الذي وضعتهم فيه نتيجة تشدها.

لم يثر أهل غزة على الوضع القائم ولا تدمروا من حركة حماس لمدة سنة ونصف السنة من الحسم العسكري، وبالمقابل لم تكن أوضاع الضفة الغربية أفضل من غزة بشكل ملموس، فلم تزل الحواجز والمستوطنات والتحرشات الإسرائيلية بالسكان قائمة، بل تتزايد، فلم يكن أمام الإسرائيليين سوى

وتقوم إسرائيل بتحقيق هذه الأهداف عن طريق العديد من السياسات المستمرة والتي يمكن ملاحظتها في: أولها: تكريس فصل الضفة الغربية عن الأردن وفصل قطاع غزة عن مصر، ثانيها: ربط الاقتصاد الفلسطيني (الضفة والقطاع) بإسرائيل في جميع تفاصيل الحياة، من عمالة ودخول وخروج للموارد الأساسية، وتعامل مع العالم الخارجي. ثالثها: دفع الاتحاد الأوروبي والدول العربية لتكاليف السلطة الفلسطينية، ويؤدي هذا الوضع إلى عدم وجود بدائل أمام الفلسطينيين سوى الانصياع للشروط الإسرائيلية المجحفة سواء لاستغلالهم سياسياً أو استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية بأثمان بخسة، وهو ما يفيد الاقتصاد الإسرائيلي ويحقق الهدف الثاني.

تبدت هذه السياسات الإسرائيلية ميدانياً على مستويين، الأول منهما السياسات الاعتيادية اليومية والتي تؤدي إلى تحقيق هدفين أساسيين:

أولهما: التحكم في درجة انسياب الموارد المالية والبشرية والمادية داخل فلسطين وخارجها، والذي يتراوح بين الإبطاء والمنع الكامل. وثانيهما: التحكم في درجة استغلال الفلسطينيين مواردهم الاستغلال الأمثل لتحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي، مثل السماح للعمالة الفلسطينية بالعمل في إسرائيل بأجور أقل من الحقوق، ربط التحويلات المالية من الضفة والقطاع بالمرور عبر البنوك الإسرائيلية، مرور البضائع ذهاباً وإياباً عبر إسرائيل، بالإضافة إلى تحصيل إسرائيل للجمارك وخصم المستحقات الإسرائيلية عن الغاز والكهرباء وغيرها التي توردها للضفة والقطاع، الحواجز الإسرائيلية المنتشرة بكثافة في الضفة الغربية وقطاع غزة (قبل خروج إسرائيل من القطاع) وهذا ما يعوق انتقال العمال والطلبة والبضائع والمواد الخام والمنتجات المصنوعة ويؤدي إلى معاناة وخسائر هائلة. وأخيراً وليس آخراً، التحكم في المعابر التي تربط الضفة وغزة ببعضهما، مما يعوق الانتقال بسلاسة داخل الكيان الفلسطيني ذاته من جهة، وبين الكيان الفلسطيني والعالم من جهة أخرى.

النوع الآخر من السياسات التي لها أثر في تحقيق أهدافها السياسية ذات الأبعاد الاقتصادية هو العدوان بدرجاته المختلفة، الذي قد يكون مجرد قصف للبنية التحتية مثل محطات الكهرباء أو المياه والصرف الصحي، أو اجتياحاً شاملاً لمدينة بعينها أو للضفة أو للقطاع وتدميره بالكامل، ليرجع إلى الخلف فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية والإنسانية. وبعد ذلك يأتي الأوروبيون والعرب لدفع الفاتورة التي سبق أن دفعوها من قبل، ويستفيد الاقتصاد الإسرائيلي من الحركة الاقتصادية الناجمة عن إعادة الإعمار لما دمرته إسرائيل من قبل. وهذا ما يعني تحكم إسرائيل الكامل في ظروف معيشة الفلسطينيين مما يساعدها على فرض سيطرتها السياسية والعسكرية.

- (٥) د. ماهر تيسير الطباع، تقرير: حصاد عام على حصار قطاع غزة: خسائر اقتصادية بأكثر من مليار دولار.
- (٦) عبد الخالق فاروق، «الحرب على غزة.. مفاهيم الربح والخسارة»، السياسة الدولية، عدد أبريل ٢٠٠٩، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. ص ١٢٣.
- (٧) الجزيرة نت، حلقة لبرنامج الاقتصاد والناس بعنوان «متطلبات إعادة إعمار غزة» مع محمد مسروحي رئيس اتحاد صناعات فلسطين، بتاريخ ٢٦-١-٢٠٠٩.
- (٨) مروة سالم، فى سامية بيبرس، إعادة إعمار غزة بين الوعود والتنفيذ، السياسة الدولية، عدد أبريل ٢٠٠٩، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة. ص ١٧٧.
- (٩) د. ماهر تيسير الطباع، تقرير: حصاد عام على حصار قطاع غزة: خسائر اقتصادية بأكثر من مليار دولار.
- (١٠) تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة.
- (١١) جريدة عكاظ، السعودية، 4-8-2008.
- (١٢) وكالة الغوث الدولية، متاح على الرابط: <http://www.un.org>:
- (١٣) بسمة شباني، أول تقرير أهلي عن الأضرار البيئية في غزة: تدمير هائل للأراضي الزراعية ومقومات وسبل العيش <http://www.assafir.com/WeeklyArticle.aspx?EditionId=1147&WeeklyArticleId=52644&ChannelId=6791&Author=%D8%A8%D8%B3%D9%85%D8%A9-%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A>
- (١٤) الجزيرة نت، استمرار حصار غزة يزيد الوضع الاقتصادي قتامة، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>.
- (١٥) تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة.
- (١٦) تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة.
- (١٧) المرجع السابق.
- (١٨) ماهر تيسير الطباع، تقرير: حصاد عام على حصار قطاع غزة: خسائر اقتصادية بأكثر من مليار دولار، متاح على الرابط: <http://www.alzaytouna.net>
- (١٩) تقرير عن معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي ٢٠٠٨، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات-بيروت.
- (٢٠) الجزيرة نت، الحصار يشل جميع القطاعات الاقتصادية في غزة، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net> وانظر أيضاً: دراسة معهد تنامي نسبة الفقر في قطاع غزة إلى ٨٠٪، متاح على الرابط: <http://www.freegaza.ps>.

اختبار خيار العدوان لتأديب حركة حماس وتأييب الفلسطينيين عليها وعودة محمود عباس إليها ليكتمل السيناريو.

الاستجابة الفلسطينية لسياسات الاحتلال

يمكن التمييز بين خطاب الفصائل الفلسطينية تجاه الخسائر الاقتصادية وفقاً لمنطق التكيف أو التغيير الاستراتيجي، فنلاحظ أن سياسات المنظمات المنضوية تحت السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية أقرب إلى تبني منطق التكيف الاستراتيجي مع سياسات الاحتلال، عن طريق التعامل مع الاحتلال باعتباره قدرًا لا مفر منه. وبالتالي يكون التصور الاستراتيجي هو التخفيف قدر الإمكان من آثار الاحتلال والمحافظة على المكاسب الحالية بقدر ما يمكن، ومن هنا تصبح المقاومة استفزازاً لإسرائيل يؤدي إلى عدوان لا مبرر له. ومن المنطقي أن يكون تفسير هذا المنطق للعدوان الأخير بأنه عبث من الطرفين وأن هناك خسائر بشرية ومادية كبيرة لا يبررها أي منطق حتى لو كان انتصار إرادة المقاومة والصمود. بينما هناك منطق مختلف يرى أن الاحتلال ليس قدرًا ويمكن - بل يجب- أن يزول مهما كانت قوته، وفي سبيل هذه الفكرة تهون الخسائر البشرية والمادية التي يمكن في النهاية تعويضها، وأنه هناك دائماً ثمن للحرية ويجب أن يدفعه الشعب من دمائه، ويجري النظر لنتائج العدوان على غزة من جهة انتصار الإرادة والصمود وعدم تحقيق إسرائيل أهدافها السياسية في إخضاع الفلسطينيين لإرادتها، على الرغم من حجم الدمار الهائل والخسائر البشرية والمادية الرهيبة التي نجمت عن ذلك.

منطقان متعارضان بطبيعتهما، يمكن الجمع بينهما مؤقتاً، لكن في النهاية: عليك أن تنتصر لأحدهما شئت أم أبيت، فهل ننحاز لمجرد البقاء غاضبين الطرف عن نوع الحياة التي نعيشها، أم نختار الكرامة في الدنيا والفوز في الآخرة؟ الاختيار هنا مسئولية جماعية وينبع عن إرادة جماعية وليست سلطوية فوقية.

هوامش:

- (١) عمر شعبان، إعادة إعمار غزة: بين التجاذب السياسي والاحتياجات الإنسانية.
- (٢) د. ماهر تيسير الطباع، تقرير: حصاد عام على حصار قطاع غزة: خسائر اقتصادية بأكثر من مليار دولار، متاح على الرابط: <http://www.alzaytouna.net>
- (٣) تقرير عن معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، 2008، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات-بيروت. متاح على الرابط: <http://www.alzaytouna.net>
- (٤) مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، متاح على الرابط: <http://www.ochoapt.org/>

- (٣١) صندوق النقد الدولي، إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة وغزة: الاستعراض الأول للتقدم المحرز، مايو ٢٠٠٨.
- (٣٢) الجزيرة نت، فياض يطلب مساعدة البنك الدولي لدفع الرواتب، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>.
- (٣٣) شينخوا نت، تحليل إخباري: إعادة إعمار غزة ليست مهمة سهلة، متاح على الرابط: http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2009-01/25/content_808205.htm
- (٣٤) مجموعة الأزمات الدولية، تقرير حول الحكم في فلسطين: نموذج غزة، تقرير رقم ٧٣ حول الشرق الأوسط، مارس ٢٠٠٨.
- (٣٥) مجموعة الأزمات الدولية، تقرير حول الحكم في فلسطين: نموذج غزة، تقرير رقم ٧٣ حول الشرق الأوسط، مارس ٢٠٠٨.
- (*) تضمنت الشروط الإسرائيلية، الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، والاعتراف بالشرعية الدولية واتفاق أوسلو.
- (٣٦) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- (٣٧) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- (٣٨) أونروا، تقرير النداء العاجل ٢٠٠٨، متاح على الرابط: www.unrwa.org.
- (٣٩) صندوق النقد الدولي، إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة وغزة: الاستعراض الأول للتقدم المحرز، مايو، 2008، متاح على الرابط: www.imf.org/.

- (٢١) الجزيرة نت، استمرار حصار غزة يزيد الوضع الاقتصادي قتامة، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>.
- (٢٢) مركز أنباء الأمم المتحدة، متاح على الرابط: <http://www.un.org>.
- (٢٣) وكالة الغوث الدولية، متاح على الرابط: <http://www.un.org/unrwa>.
- (٢٤) بيان لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، متاح على الرابط: <http://www.wfp.org>.
- (٢٥) تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة ٢٠٠٨/٣/٩، متاح على الرابط: <http://www.freegaza.ps>.
- (٢٦) محمد السيد سليم، «إعادة إعمار غزة ودبلوماسية المؤتمرات الوهمية»، جريدة العربي، متاح على الرابط: <http://al-araby.com/docs/1148/vision/article2142180357.html>
- (٢٧) الجزيرة نت، مؤتمر فلسطين للاستثمار نافذة اقتصادية أم جسر للتطبيع؟ متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>.
- (٢٨) صندوق النقد الدولي، إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة وغزة: الاستعراض الأول للتقدم المحرز، مايو ٢٠٠٨.
- (٢٩) الجزيرة نت، إسرائيل تمنع تنفيذ مشروعات لتزويد الفلسطينيين بماء الشرب، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>.
- (٣٠) مجموعة الأزمات الدولية، تقرير حول الحكم في فلسطين: نموذج الضفة، تقرير رقم ٧٩ حول الشرق الأوسط، يوليو ٢٠٠٨.

